صون كرامة الإنسان في جميع مجالات العمل

تلتزم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (PAAET) التزاماً راسخاً بـ كرامة الإنسان والعدالة والنزاهة في بيئة العمل، وتؤمن بأن التميز الأكاديمي والمؤسسي لا ينفصل عن احترام حقوق الإنسان الأساسية.
وفي انسجام تام مع قوانين العمل ومكافحة الاتجار بالأشخاص في دولة الكويت، ومع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تطبق الهيئة إطاراً سياسياً شاملاً يحظر جميع أشكال العمل القسري والاتجار بالبشر وعمل الأطفال والعبودية الحديثة ضمن منظومتها الوظيفية وسلاسل التوريد التابعة لها.

سياسة الحوكمة الصفرية تجاه الاستغلال

يُعد ميثاق السلوك الأخلاقي في الهيئة الوثيقة المرجعية التي تؤكد موقفها الصارم "بعدم التسامح مطلقاً" مع أي شكل من أشكال استغلال العمالة.
وينص الميثاق بوضوح على أن:

"الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ترفض رفضاً قاطعاً العمل القسري أو الإجباري أو عمل الأطفال في جميع عملياتها، وتتوقع من جميع شركائها وموردیها الالتزام بالمعايير الأخلاقية ذاتها".

ويُطبق هذا الالتزام على جميع الفئات, من أعضاء هيئة التدريس والإداريين إلى المقاولين — ليصبح السلوك الأخلاقي مسؤولية مشتركة في جميع مستويات المؤسسة.

تؤكد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التزامها الكامل بمبادئ النزاهة والعدالة واحترام كرامة الإنسان، وذلك من خلال **مدونة السلوك الوظيفي** التي تُعد المرجع الرسمي لسلوكيات العمل الأخلاقية في جميع قطاعات الهيئة.
تنص المدونة بوضوح على عدم التسامح إطلاقًا مع أي شكل من أشكال العمل القسري أو الاستغلالي أو التمييز، **وتُلزم** جميع الموظفين والمتعاملين مع الهيئة بالامتثال لأعلى معايير الشفافية والمسؤولية المهنية.

التوافق مع الإطار القانوني الكويتي

تستند سياسات الهيئة إلى منظومة تشريعية وطنية قوية، تشمل:

- القانون رقم (91) لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يجرّم جميع أشكال استغلال العمالة والاتجار بالبشر.

قانون رقم 91 لسنة
هريب المهاجرين 2013

- قانون العمل رقم (6) لسنة 2010، الذي يحدد الحد الأدنى لسن العمل ويحظر الإكراه والتمييز والممارسات غير الإنسانية في التوظيف.

قانون رقم 5 لسنة
لين المقترنين بها 2006

ويُشكل هذان القانونان مع نظام الحوكمة الداخلية للهيئة طبقة مزدوجة من الحماية لضمان حقوق العاملين وتعزيز الالتزام الأخلاقي في جميع مستويات التشغيل.

المشتريات الأخلاقية والرقابة على سلسلة التوريد

تُدرك الهيئة أن مسؤوليتها الأخلاقية تمتد إلى ما هو أبعد من حدود الحرم الجامعي.
لذا، تشترط إرشادات المشتريات على جميع الموردين والمتعاقدين الالتزام الصارم بقوانين العمل الكويتية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
ويتضمن كل عقد توريد بنوداً واضحة تلزم الموردين باتباع ممارسات عمل عادلة وتمنع استخدام العمل القسري أو عمل الأطفال.

بهذا النهج، تضمن الهيئة أن تمتد قيمها الأخلاقية عبر سلسلة التوريد بأكملها، بما يعزز الشفافية والمساءلة واحترام الكرامة الإنسانية.

التوعية والوقاية وآليات الإبلاغ

تحول الهيئة مبادئها الأخلاقية إلى ممارسة يومية من خلال منظومة متكاملة تشمل:

- برامج تدريب إلزامية على السلوك الأخلاقي لجميع الموظفين والمتعاقدين الجدد.
- حملات توعوية دورية حول حقوق العمال والنزاهة المهنية وأخلاقيات العمل.
- قنوات سرية وآمنة للإبلاغ تُدار من قبل إدارة الموارد البشرية، تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي انتهاك محتمل دون خوف من الانتقام.

ومن خلال هذه الآليات، تُرسخ الهيئة ثقافة اليقظة المؤسسية والمسؤولية المشتركة، بما يضمن بيئة عمل آمنة وعادلة وإنسانية.

التعليم من أجل الوقاية والتمكين

تُدرج الهيئة مفاهيم حقوق الإنسان والعمالة الأخلاقية ضمن برامج التدريب والتثقيف المستمر لجميع المستويات الوظيفية.
وتشمل هذه الجهود:

- ورش عمل متخصصة حول الامتثال للمعايير الدولية للعمل اللائق.
- برامج تعريف للمهاجرين والموظفين الجدد بحقوقهم القانونية والإجرائية.
- إدماج موضوعات الكرامة الإنسانية في المناهج التطبيقية الخاصة بالعلوم الإدارية والاجتماعية.

وتتوافق هذه المبادرات مع المواد (9، 10، 14، و29) من التشريعات الكويتية التي تنص على ضرورة التدريب والتوعية والمعاملة الإنسانية لجميع العاملين.

التحسين المستمر والمواءمة العالمية

تعمل الهيئة باستمرار على تطوير معاييرها الأخلاقية وممارساتها المؤسسية عبر:

- التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتحديث الإجراءات وفق القوانين الوطنية الحديثة.
- المواءمة مع الأطر الدولية مثل *بروتوكول منظمة العمل الدولية لعام 2014 والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان*.
- تنفيذ عمليات تدقيق دورية لسلاسل التوريد وتدريب فرق المشتريات والالتزام على ممارسات العمل الأخلاقي.

وقّعت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب اتفاقية تعاون مع الحرس الوطني لتقديم برامج تدريبية تقنية وتنمية المهارات، دعمًا لتأهيل الشباب وسوق العمل الوطني (المؤشر 8.2.4).

ختاماً

تؤكد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من خلال سياساتها الصارمة وممارساتها اليومية أنها مؤسسة تعليمية ملتزمة بصون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق العاملين.
فمن خلال الالتزام القانوني، والإدارة الأخلاقية، والمشتريات المسؤولة، والتدريب المستمر، تضمن الهيئة أن يكون كل فرد في منظومتها جزءاً من بيئة عمل عادلة وآمنة ومبنية على الاحترام المتبادل.

ويجسد هذا الإطار المتكامل رؤية دولة الكويت في العدالة والمساواة والتنمية المستدامة، ويُترجم جوهر الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة – العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكرامة الإنسانية ليست مجرد قيمة، بل هي جوهر العمل المؤسسي ومصدر الإلهام نحو مستقبل أكثر عدلاً واستدامة.